

Distr.: General  
2 April 2008  
Arabic  
Original: English



## التقرير الخامس والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وطلب المجلس مني أيضاً تقديم تقرير بحلول ٣١ آذار/مارس عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عن كيفية قيام البعثة بتعزيز مساندة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو اتخاذ تدابير أخرى للتعامل مع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية غير المشروعة؛ وفيما يتصل بالجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي والتعامل معه؛ وبشأن زيادة تطوير النقاط المرجعية المبينة في تقرير المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (S/2007/671). ويبين التقرير أيضاً التطورات الرئيسية الطارئة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

### ثانياً - التطورات الرئيسية

#### ألف - الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ - اتخذت خطوات مهمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير للتصدي للوضع المتدهور عموماً في مقاطعتي كيفو. وشكلت هذه الخطوات تقدماً في تحقيق النقاط المرجعية المبينة في تقرير السابق بشأن القضاء على التهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية بالنسبة للجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، واستقرار المناطق الحساسة، لا سيما شرقي البلد.



٣ - وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اشتدت المصادمات في مقاطعة كيفو الشمالية بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السياسية العسكرية بقيادة المنشق لوران نكوندا. وشاركت في القتال أيضا جماعات مسلحة شتى، بما فيها جماعة الماي ماي والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، قامت الحكومة بحشد كبير للقوات المسلحة في المنطقة ردا على رفض نكوندا المتكرر إرسال قوات تحت قيادته لمراكز إعادة الدمج أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، شنت القوات الحكومية، في أعقاب هجوم لقوات المؤتمر الوطني، هجوما شاملا على قوات نكوندا. وفشلت عمليات القوات المسلحة الحكومية الرامية إلى تحييد قوات نكوندا في تحقيق أهدافها، رغم نجاحها المبدئية. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، خسرت القوات المسلحة الحكومية جميع الأراضي التي كانت قد كسبتها من حركة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وأدى الهجوم الفاشل أيضا إلى انهيار كتيبتين مدججتين تابعتين للقوات المسلحة الحكومية.

٤ - وبغية معالجة الأزمة المتصاعدة، أعلنت الحكومة عزمها على تنظيم مؤتمر السلام والأمن والتنمية في كيفوس الذي طال انتظاره. وانهقد المؤتمر في غوما في الفترة من ٦ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير بمشاركة ومساندة نشطتين من البعثة والشركاء الدوليين. وحضر المؤتمر ما مجموعه ١ ٢٥٠ مندوبا، بمن فيهم ممثلون عن الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في الكونغو. وجرت أعمال المؤتمر في شكل حلقتين دراسيتين، إحداهما لمقاطعة كيفو الشمالية والأخرى لمقاطعة كيفو الجنوبية. وتشكلت كل حلقة من أربعة لجان للنظر في المسائل المتصلة بالسلام والأمن والشؤون الاجتماعية والإنسانية، والقضايا الإنمائية.

٥ - وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر إيجاد أجواء لتمكين ممثلي المجتمعات المحلية والجماعات المسلحة من الإعراب عن شكواهم وتصوراتهم ومخاوفهم، ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع في هذه المنطقة. واعتمد المشاركون طائفة واسعة من التوصيات والالتزامات لحل المشكلات الرئيسية التي يواجهها السكان في مقاطعتي كيفو.

٦ - وكان اعتماد بياني التزام في ٢٣ كانون الثاني/يناير لمقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية من النتائج الرئيسية للمؤتمر. ووقع البيانين جميع الجماعات المسلحة الكونغولية المشاركة، بما في ذلك المؤتمر الوطني ومتمرد دي بانيامولينغي من جنوبي كيفو الذين مثلتهم القوات الجمهورية الاتحادية. ووقع أيضا الشركاء الدوليون، بمن فيهم ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية آلان دوس، كشهود. وقد ألزم البيانان الجماعات المسلحة بما يلي:

(أ) قبول وقف إطلاق النار الذي ستراقبه البعثة؛ (ب) الموافقة على تطبيق عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على جميع الميلشيات أو مع بعضها البعض؛ و (ج) تيسير عودة اللاجئين والمشردين داخليا. والتزمت الحكومة بدورها بتقديم إجراء للبرلمان يعيد العمل حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ بقانون العفو الذي انتهت مدته في عام ٢٠٠٣ وتوسيع نطاقه ليشمل أعمال الحرب والعصيان الأخيرة. غير أن العفو لن يشمل جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو أعمال الإبادة الجماعية.

٧ - ولم يتناول بيانا الالتزام عددا من القضايا الرئيسية، بما فيها الجدول الزمني لنزع أسلحة الجماعات المسلحة وطرائق الدمج. ووافق الموقعون على تأسيس لجنة فنية مشتركة معنية بالسلام والأمن لمعالجة تلك القضايا ورصد التنفيذ. وجرت الموافقة أيضا على أن تتألف اللجنة من ممثلين للحكومة والجماعات المسلحة والشركاء الدوليين.

٨ - ودعما لعمل اللجنة، بدأت آلية مخصصة لرصد إطلاق النار برئاسة البعثة عملها في ١٠ شباط/فبراير. وتلقت الآلية، حتى ١٥ آذار/مارس، ١٠٨ بلاغات بوقوع انتهاكات، تحققت من صحة ٦٤ بلاغا، وعدم صحة ٣٠ بلاغا من بينها. وما زال ١٤ بلاغا قيد التحقيق. ووقعت معظم الانتهاكات المبلغ عنها في مقاطعة كيفو الشمالية، حيث أتم بالاشتراك فيها كل من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات المؤتمر الوطني واتتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية والمائي ماي.

٩ - وفي شباط/فبراير، أصدر الرئيس كابيلا أوامر تنفيذية وضعت الإطار لبرنامج الحكومة لتوفير الأمن وإحلال السلام وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، المسمى برنامج "أماني"، وعين أبي مالمو مالمو منسقا للبرنامج. ويتأسس الرئيس اللجنة التوجيهية لهيكل برنامج أماني، ومكتب التنسيق القومي، وهيئتي رقابة استراتيجيتين، ويحتفظ لنفسه بسلطة اتخاذ القرار النهائي في البرنامج. ويتوقع إنشاء أربع لجان فنية في إطار مكتب التنسيق الوطني، بما فيها اللجنة الفنية المشتركة للسلام والأمن. وأصدر الرئيس، عقب مناقشات مع الأطراف، أوامر تنفيذية إضافية في ٢٤ آذار/مارس تبين تركيبة اللجنة وهيكلها. يشترك في رئاسة اللجنة الحكومة وفريق التيسير الدولي.

١٠ - ومن بين التطورات المهمة الأخرى توقيع حكومتي الكونغو ورواندا على بلاغ مشترك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في نيروبي انظر الوثيقة (S/2007/679، المرفق). وأقر البلاغ، الناشئ عن الجهود الدبلوماسية التي يسرها الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين، بأن الجماعات المسلحة غير المشروعة تشكل تهديدا للبلدين والمنطقة. ودعا البلاغ إلى اتخاذ إجراءات عسكرية وغير عسكرية للقضاء على التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة غير

القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي. ودعا البيان إلى نزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي وإعادتها لوطنها أو نقلها مؤقتا بعيدا عن المنطقة الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وذلك على أساس طوعي، وفرض رقابة أشد صرامة على الحدود وتنفيذ أنشطة إنسانية وإعلامية للإسهام في استقرار المنطقة. وتعهد البلدان أيضا بالامتناع عن تسليح أي جماعات مسلحة أو تمويلها أو مساندها بأي وسيلة كانت.

١١ - ووفقا للبلاغ، قدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١ كانون الأول/ديسمبر إلى حكومة رواندا خطة تفصيلية لتزع سلاح القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي، بعدة طرق منها شن العمليات العسكرية. وبادرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، كخطوة أولى، بجهود توعية بين أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي للتشجيع على العودة الطوعية إلى الوطن. وفي ١١ شباط/فبراير، أصدر الرئيس كاييلا مرسوما رئاسيا يقضي بإنشاء لجنة توجيهية لتنفيذ خطة الحكومة الرامية إلى استئصال الجماعات المسلحة الأجنبية من أراضي البلد. وعملا بالبلاغ، قدمت حكومة رواندا، من جانبها، قائمة بمرتكبي الإبادة الجماعية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وشكل فريق رصد مشترك يتألف من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والشركاء الدوليين، وعقد اجتماعه الأول في غوما في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ويعقد الفريق اجتماعاته على مستوى المبعوثين الخاصين وعلى مستوى فرقة العمل التنفيذية. والتقى المبعوثان الخاصان مرتين تحت رئاسة الأمم المتحدة أثناء فترة التقرير. وتتعقد فرقة العمل أسبوعيا برئاسة البعثة في غوما. وتوفر البعثة أيضا أعمال الأمانة لفرقة العمل.

١٣ - وأعدت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا أيضا إحياء آلية التحقيق المشتركة التي تبحث في ادعاءات كلا البلدين بخصوص انتهاكات سلامتهما الإقليمية وأنشطة الجماعات المسلحة على المناطق الحدودية.

١٤ - وأدى بلاغ نيروبي إلى تجدد التركيز على عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، مما يعد خطوة مهمة نحو تحقيق النقاط المرجعية المبينة في تقريرني السابق. وتساعد البعثة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع خطة لتنفيذ تلك العمليات، وتساند جهود كلا من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا نحو تحقيق هدفهما المشترك لإعادة نحو ٦٠٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتراهاموي إلى وطنهم، أو نقلهم إلى مكان آخر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدفت أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة

إلى الوطن بالبعثة تنشيط قدرات التوعية الحالية، وتحسين علاقات العمل مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ومع البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج. ونقلت البعثة قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن التابع لها إلى غوما، وتساند جهود حكومة البلد الرامية إلى توعية القيادة السياسية والعسكرية للقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنترهاموي. واضطلعت البعثة أيضا بعمليات توعية عديدة متعددة المستويات بتعاون وثيق مع البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج.

١٥ - ورفعت البعثة درجة وجودها العسكري في مقاطعتي كيفو بصورة كبيرة، ووسعت نطاق تغطيتها لمناطق العمليات دعما لعمليتي غوما ونيروبي. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ستعيد القوات العسكرية بالبعثة نشر نحو ٢٠٠٠ فرد إضافي إلى مقاطعة كيفو الشمالية، و ٨٥٠ فردا إضافيا تقريبا إلى مقاطعة كيفو الجنوبية. ونشرت البعثة قواعد تشغيل متحركة لتوسيع نطاق وجودها في المناطق التي تقوم فيها حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بزعة السلطة الشرعية واستغلال السكان المحليين والموارد الطبيعية. وفي حين تعيد البعثة نشر أصولها العسكرية من إيتوري ومناطق أخرى في البلد إلى مقاطعتي كيفو، فإنها تدرك جيدا ضرورة تالفي إيجاد فراغات أمنية قد تهدد التقدم المهم المحرز نحو تحقيق السلام والاستقرار في مناطق أخرى منه.

## باء - مقاطعة الكونغو السفلى

١٦ - تدهورت الحالة السياسية والأمنية في مقاطعة الكونغو السفلى أيما تدهور منذ تقرير الماضي. وازدادت التوترات في المقاطعة في أوائل كانون الثاني/يناير، في أعقاب مصادمات وقعت بين الشرطة الوطنية الكونغولية وحركة بوندو ديا كونغو السياسية الدينية التي تنازع سلطة الدولة في جميع أنحاء المقاطعة. وتدعو الحركة إلى قدر أكبر من اللامركزية المالية والاستقلال الإقليمي وتقرير المصير، وتثير أيضا نزاعات انتخابية متبقية، وتطالب الحكومة باحترام حقها في الحريات الثقافية والدينية. ولدى الحركة سجل حافل بتهديد المسؤولين الحكوميين ومهاجمتهم، وتنظيم احتجاجات عنيفة، واتخاذ إجراءات استفزازية أخرى. ودعت الحركة إلى تنظيم مؤتمر معني بالسلام والتنمية في مقاطعة الكونغو السفلى. وتعتبر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الحركة مثيرة للفتن، وترى أن أنشطتها ترمي إلى تقويض الدستور. وحث ممثلي الخاص أثناء زيارة إلى ماتادي في ٢٧ شباط/فبراير السلطات المحلية والحركة على ممارسة ضبط النفس والعمل على إيجاد حل سلمي للتوترات.

١٧ - وفي ٢٨ شباط/فبراير، شنت الحكومة عمليات لاستعادة سيادة الدولة على أكثر المناطق حساسية في مقاطعة الكونغو السفلى. وفي ضوء المعلومات الضئيلة المتاحة، يقدر أن ٥٠ فردا على الأقل من مناصري الحركة في لوزي شمالي شرق ماتادي لقوا حتفهم في المصادمات التي نجمت عن تلك العمليات. وثمة مزاعم أن الشرطة الوطنية الكونغولية أضرمت النيران في عدد من أماكن العبادة الخاصة بالحركة في ماتادي وألقت القبض على قادتها أثناء عملية تطويق وتفتيش جرت في ٨ آذار/مارس.

١٨ - وفي ٢ آذار/مارس، أرسلت البعثة وحدة شرطة مشكلة إلى جانب فصيلة مشاة وعدة أفرقة من المراقبين العسكريين لتقييم الحالة وحماية المدنيين والتعاون مع سلطات المقاطعة. وعرضت البعثة أيضا القيام بدوريات مشتركة مع الشرطة الوطنية الكونغولية للتخفيف من حدة التوترات. ويعمل مكتب البعثة في ماتادي أيضا على المستوى المحلي لرصد الحالة والحث على ضبط النفس والمصالحة.

١٩ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ آذار/مارس، أجرت البعثة والشركاء في مجال العمل الإنساني تقييما للاحتياجات الإنسانية في المقاطعة. وفي ١٧ آذار/مارس أرسلت البعثة فريقا متعدد التخصصات للتحقيق في حالات وادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان. ويقوم الفريق بدراسة تقارير الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة الوطنية الكونغولية وادعاءات بالتعذيب والمحاكمات بإجراءات موجزة.

## جيم - الحوكمة واللامركزية

٢٠ - اتسم التقدم نحو الإصلاح المؤسسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالبطء كما أن الحكومة لم تحقق سوى تقدم محدود في تنفيذ برنامجها للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ أو في تنفيذ عقد الحوكمة. وأعلن في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر عن إعادة تشكيل الحكومة. وسعيا إلى تحسين الكفاءة والتنسيق جرى تخفيض عدد أعضاء مجلس الوزراء من ٦٠ إلى ٤٥ وزيرا ونائبا للوزير. وينتمي ستة عشر من أعضاء المجلس الذين جرى تعيينهم حديثا إلى حزب الرئيس المعروف باسم التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية وحليفه الحزب اللومبي الموحد واتحاد الديمقراطيين أنصار موبوتو.

٢١ - وسعى البرلمان إلى تحقيق أهداف تشريعية طموحة خلال دورتيه العادية والاستثنائية. وجرى اعتماد عدد من القوانين الرئيسية بما يشمل قانون حالة المعارضة السياسية الذي يتسم بالحساسية سياسيا. علاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية الوطنية مؤخرا مشاريع قوانين بشأن مسائل رئيسية من قبيل الأخذ باللامركزية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء. ومن المتوقع أن يستعرض مجلس الشيوخ مشاريع القوانين هذه خلال الدورة العادية التي ستبدأ

في ١٥ آذار/مارس، في حين أن الجمعية الوطنية ستناقش مشروع القانون المنشئ للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي سوف تخلف اللجنة المستقلة للانتخابات.

٢٢ - أما في المقاطعات فقد أدى اعتماد مجالس المقاطعات لطلبات حجب الثقة عن بعض أعضاء المجالس التنفيذية للمقاطعات إلى عرقلة عمل المجالس في مقاطعات هي مقاطعة كيفو الجنوبية، والمقاطعة الشرقية، وكاساي، والمقاطعة الغربية، ومقاطعة خط الاستواء ومانيمبا. وقد نجم انتشار هذه الطلبات عن الانتخابات لشغل مناصب حكام المقاطعات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، والتي شابها الاتهامات بالفساد. وبموجب أمر قضائي، جرت لاحقا إعادة عدد من الحكام المبعدين إلى مناصبهم مما أدى إلى المزيد من التوتر فيما بين مؤسسات المقاطعات.

٢٣ - وقد أحرز قدر ضئيل من التقدم في عملية إرساء اللامركزية التي نص عليها الدستور. وعقب شهور من المناقشات المكثفة، اعتمدت الجمعية الوطنية مشاريع قوانين تحدد اختصاصات كل من الحكومة الوطنية، والمقاطعات، والكيانات الإقليمية اللامركزية. وستخضع مشروعات القوانين المذكورة لاستعراض مجلس الشيوخ. ولم يجر بعد التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ أحكام الدستور المتعلقة بتقاسم الإيرادات بين الحكومة الوطنية والمقاطعات. وأعلنت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ عن عزمها على تنفيذ تقاسم الإيرادات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك لم تعكس الميزانية المعتمدة مؤخرا لعام ٢٠٠٨ هذا الالتزام. وبالتالي فما زالت إيرادات الحكومة يتم التحكم فيها على المستوى الوطني، مما يحد من سيطرة المقاطعات على ميزانيتها وبرامجها الخاصة.

٢٤ - وأحرز تقدم محدود أيضا، في المجالات الخمسة ذات الأولوية، التي أعلنها الرئيس، وهي الصحة، والتعليم، والمياه والكهرباء، والهياكل الأساسية، والعمالة. وفيما يتعلق بمسائل الحكومة الرئيسية، أعرب أصحاب المصلحة الوطنيون عن شواغل خطيرة إزاء افتقار الحكومة إلى الشفافية فيما يتعلق بامتيازات التعيين والتعيينات السياسية لكبار الإداريين في المؤسسات العامة. وتعرض قيام الرئيس بعملية إعادة تشكيل واسعة للسلطة القضائية دون إجراء مشاورات إلى الانتقاد أيضا وأدى إلى إضراب القضاة في كانون الثاني/يناير.

٢٥ - وعقب اجتماعات الفريق التشاوري المشترك بين البنك الدولي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المعقودة في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أنشأت الحكومة أفرقة مواضيعية يرأسها وزراء، وتجمع بين الحكومة والشركاء الدوليين. وإلى جانب هدف الأفرقة المتمثل في تعزيز تنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وبرنامج لإجراءات ذات

الأولوية، ومتابعة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة فهي ترمي أيضا إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع الدولي في طائفة أوسع نطاقا من مسائل الحوكمة الاقتصادية.

٢٦ - وتدهورت الحالة الاقتصادية في مطلع عام ٢٠٠٨. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير، انخفضت قيمة الفرنك الكونغولي بنسبة ٨ في المائة وزاد معدل التضخم السنوي حتى قارب ١٦ في المائة. ويجري صندوق النقد الدولي تحقيقا في مصدر تجاوزات الميزانية التي يعتقد ارتباطها جزئيا بالإففاق العسكري في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لاحظ صندوق النقد الدولي أيضا خللا واضحا في سلسلة الإففاق مما أسهم بدوره في تكبد نفقات خارجة عن الميزانية. وقد تؤدي ظواهر الاقتصاد الكلي الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تأخير إكمال عملية تخفيف عبء الديون.

### ثالثا - البيئة الأمنية

٢٧ - ظلت الحالة الأمنية بصفة عامة تتسم بالمشاشة. وشهدت كينشاسا وغيرها من المقاطعات زيادة كبيرة في جرائم العنف المنسوبة في جزء كبير منها إلى المقاتلين السابقين المسرحين، الذين لا يتلقون مرتبات وأفراد الجيش والشرطة. كذلك قد يكون ارتفاع التضخم، الذي أثر سلبا على القوة الشرائية في جميع أرجاء البلد، أحد العوامل التي أدت إلى ذلك.

٢٨ - ومع ذلك، فقد تحسنت الحالة الأمنية في إيتوري، عقب المرحلة الثالثة من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي استهدفت عناصر قوات جبهة المقاومة الوطنية في إيتوري وجبهة القوميين ودعاة الاندماج والحركة الثورية الأنغولية. واعتبرت مغادرة كل من كوبرا ماتاتا من جبهة المقاومة الوطنية وبيتر كريم من القوميين ودعاة الاندماج وماثيو نغوجولو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، علامة بارزة على استقرار إيتوري.

٢٩ - ومع ذلك، فإن المجموعات المنشقة عن جبهة القوميين ودعاة الاندماج وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري التي رفضت تسليم أسلحتها ما زالت تتسبب في حالة من انعدام الأمن، ولا سيما في إقليم جوغو وإيرومو. وبقدر كبير أدت الجهود السياسية المبذولة، مع الضغط العسكري، من أجل تحقيق استسلام تلك المجموعات إلى تحييد بقايا المنشقين عن جبهة القوميين ودعاة الاندماج الذين يعملون في منطقتي غابات لالو وكاتانغا. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير استسلم تشاباني إيكولي كونزيتريكو لبقية أثنان فقط من قادة جبهة القوميين ودعاة الاندماج المنشقين، هما "الرائدان" فريدي وأريث، في عداد الفارين، إلى

جانب أعداد قليلة جدا من المقاتلين. وتشكل جبهة القوميين ودعاة الاندماج حاليا تهديدا إجراميا وليس تهديدا عسكريا يتسم بالمصادقية.

٣٠ - وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عمليتهما المشتركة حركة ضد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري التي تفيد التقارير بقيامهما بتجنيد مقاتلين جدد وأنه يعاد إمدادها بالأسلحة. ولا تزال الحركة تحتفظ بقدرة عملية تمكنها من القيام بعمليات من قبيل اضرب واهرب ضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدت الصدمات إلى وقف عمليات عودة المشردين داخليا في أجزاء من إيتوري التي كانت قد سجلت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، أكبر عدد من عمليات العودة في الجزء الشرقي من البلد. وتشكل الحالة الأمنية الهشة خطرا بالغاً على تعزيز عمليات إعادة الإدماج الاجتماعي والانتعاش في بعض مناطق إيتوري.

٣١ - وقد تسبب تحرك المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وعناصر الماي مائي من مقاطعة كيفو الشمالية إلى مركز الإدماج في كامينا في تعقيد الحالة الأمنية في كاتانغا، حيث أدت التأخيرات في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى صدام عنيف في شباط/فبراير خلف ٣٧ ضحية، وكذلك لا يزال مقاتلو الماي مائي السابقون والجماعات المسلحة من مناطق ميتوابا، وبويتو ومانونو يشكلون تهديدا للأمن.

## رابعا - الحالة الإنسانية

٣٢ - منذ تقريرى السابق، ظلت الحالة الإنسانية في مقاطعتي كيفو مصدرا لشواغل خطيرة. ومع وجود ٨٠٠ ٠٠٠ من السكان المشردين، لا تزال مقاطعة كيفو الشمالية تشهد أعلى تركيز في أعداد المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من عملية غوما، لا يزال انعدام الأمن سائدا وسط المشردين داخليا والمجتمعات المحلية. وحتى ١٥ آذار/مارس لوحظت عودة أعداد ضعيفة فقط من السكان. وقد أدى التجنيد القسري الذي تقوم به كافة المجموعات المسلحة الموقعة على بياني الالتزام إلى تعميق الإحساس بانعدام الأمن وأسفر عن المزيد من عمليات النزوح. وقد فاقمت سلسلة الزلازل التي حدثت في المنطقة في شباط/فبراير من هذه الحالة.

٣٣ - وتظل المجتمعات المضيفة تواجه ظروفًا صعبة. وقد أتمك طول فترات التشرّد آليات التكيف المجتمعي التقليدية، بما يتجاوز إنتاج الأغذية. ونتيجة لذلك، تُسجل مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وسط الأسر في مقاطعتي كيفو. وتقوم المنظمات الإنسانية بتكثيف أنشطتها المتعلقة بالمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة بغية احتواء الظروف

المتدهورة. وعلى الرغم من الجهود الاستباقية التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتعاون وثيق مع منظمات إنسانية أخرى ومع البعثة، فما زالت هناك عوائق خطيرة تحول دون وصول العمليات الإنسانية إلى المناطق المستهدفة. ويُطلب في العديد من المناطق مرافقين مسلحين وتمنع المواجهات العسكرية بين الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية من الوصول إلى أكثر المجتمعات ضعفا. ويشكل التحرش بالعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، ولا سيما التحرش الذي تمارسه العصابات المسلحة والمليشيات، تهديدا خطيرا. وتظل الانتهاكات الواسعة الانتشار للقانون الإنساني الدولي، التي يرتكبها كافة أطراف النزاع، تشكل شاغلا خطيرا.

٣٤ - وظلت الحالة الإنسانية بصفة عامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خارج مقاطعتي كيفو لا تبعث على الأمل. وقد جعل ارتفاع معدل الوفيات في عام ٢٠٠٧ استمرار تقدم الاحتياجات الإنسانية من الأولويات. وتلقت خطة العمل الإنساني لعام ٢٠٠٨، التي تتطلب ٥٧٥ مليون دولار كي تتمكن من الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة، مساهمة من خلال نافذة تمويل المشاريع التي لا يتوفر لها التمويل الكافي التابعة للصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ، قدرها ٣٨ مليون دولار، من أجل التنفيذ المتسارع للبرامج الإنسانية الأساسية. ويتوقع من الجهات المانحة المشاركة في صندوق جمهورية الكونغو الديمقراطية المشترك توفير مبلغ إضافي قدره ٦٥ مليون دولار خلال الشهور الأولى لعام ٢٠٠٨.

## خامسا - دعم الأمن والاستقرار في الشرق

٣٥ - من أجل تحقيق النقاط المرجعية ذات الصلة الواردة في تقرير السابق، وضعت البعثة استراتيجية للأمن وتحقيق الاستقرار تمهيدا للانسحاب المحتمل أن تقوم به بشكل منظم، خاصة من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، عززت البعثة حضورها في الشرق على مستوى الموظفين المدنيين وأفراد قوات الشرطة والقوات العسكرية. وتهدف الاستراتيجية إلى حماية المدنيين عن طريق تحقيق الاستقرار بسرعة في الشرق حيث يُتوقع حل الجماعات المسلحة وفقا لعمليتي غوما ونيروبي. وستجمع هذه الاستراتيجية عناصر من الأطر القائمة، بما في ذلك البرنامج الحكومي للإجراءات ذات الأولوية وخطة العمل الإنسانية لعام ٢٠٠٨ وخطة تنفيذ ولاية البعثة، مع تحديد الأولويات فيما بينها.

٣٦ - وتركز الاستراتيجية على ما يلي: (أ) اتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية لتشجيع الجماعات المسلحة المتبقية على حل أنفسها؛ (ب) اتخاذ إجراءات سياسية لتشجيع على الوفاء بالالتزامات المعلنة في إطار عملية غوما؛ (ج) اتخاذ الخطوات الأساسية الأولى لضمان

استعادة سلطة الدولة على المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة الجماعات المسلحة؛  
(د) دعم عودة السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم.

٣٧ - ولقيت الاستراتيجية، منذ البداية، دعما ماليا سخيا من حكومتي هولندا واليابان. وأبدى عدد آخر من الشركاء استعدادهم إما لتمويل الاستراتيجية أو لتنفيذ برامج تنسجم وأهداف هذه الاستراتيجية. إلا أنه ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من التمويل.

## سادسا - دعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات المشتركة

٣٨ - واصلت البعثة دعمها لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في المناطق الحساسة وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسلطة الدولة، وهما عنصران أساسيان من عناصر النقاط المرجعية. إلا أن حجم هذا الدعم تحد منه الطبيعة المخصصة لطلبات القوات المسلحة، وهي طلبات عادة ما تكون ناقصة وتسلم في مهلة غير كافية، ولا تسبقها في معظم الأحيان اتصالات تحضيرية. وقد أدت القدرة المحدودة للقوات المسلحة على التخطيط الشامل، وخاصة فيما يتعلق بالدعم اللوجستي والذاتي، إضافة إلى النقص في التدريب والعتاد، إلى الحد بشكل كبير من قدرتها على القيام بعمليات فعالة.

٣٩ - ورغم نقاط الضعف وأوجه القصور القائمة على الصعيد المؤسسي، مكن وجود تنسيق أفضل على المستويات التكتيكية الأدنى من القيام ببعض العمليات المشتركة المحدودة الناجحة. ففي المقاطعة الشرقية ومقاطعتي كاتانغا ومانيمبا، نُفذت بنجاح عمليات على نطاق ضيق كان الهدف منها أساسا توعية الجماعات المسلحة تمهيدا لمشاركتها في عملية الدمج، مما عزز أداء القوات المسلحة الكونغولية. ووفرت الدوريات المشتركة بعض التوجيه، وهو ما أسهم في تحقيق مزيد من الأمن وتعزيز قدرات القوات المسلحة. وجرت عمليات مشتركة أكبر في إيتوري حيث استفادت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من دعم البعثة في عمليات نُفذت ضد جماعتين منشقتين، هما جبهة القوميين ودعاة الاندماج، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري. ومع أن تلك العمليات عانت من مشاكل مرتبطة بسوء التنسيق والتخطيط، فقد كان هناك تحسن على مستوى التفاعل بين الجانبين، ولوحظ إحراز بعض التقدم.

٤٠ - وقُدّم أيضا دعم أساسي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية. ففي كانون الأول/ديسمبر، عززت البعثة مواقعها في كل من ساكي وروتشورو وغوما لحماية المدنيين في المناطق التي كانت القوات المسلحة تواجه فيها صعوبات. وقد حالت عمليات الانتشار هذه دون سقوط هذه المراكز السكانية الأساسية.

ومكنت قواعد التشغيل المتحركة الإضافية البعثة من توفير الحماية للمدنيين في عدد من المواقع، فيما مكنت زيادة الدوريات من تعزيز أمن المشردين داخليا. وإضافة إلى حماية المدنيين، دعمت البعثة القوات المسلحة، في إطار ولايتها المحددة بموجب القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧)، عن طريق تقديم المشورة بشأن التخطيط للعمليات. وساعدت البعثة أيضا في نقل الذخيرة والمؤن وفي إجلاء مصابي القوات المسلحة عن مناطق الصراع.

٤١ - وبدأت البعثة في التخطيط لعمليات مشتركة ضد حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأسفر ذلك عن مفهوم مشترك يعتمد نهجا تتم بموجبه العمليات على مراحل وبشكل تدريجي، وهو مفهوم أقره الرئيس كاييلا في آذار/مارس. ويجمع هذا المفهوم بين تعزيز الوجود العسكري، وممارسة أنشطة سياسية، ومجال التوعية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. وتتضمن المرحلة الأولى قيام كتائب معينة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، بإرساء وجود لها في المناطق الخاضعة لحركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وسوف تقوم بعد ذلك القوات المسلحة، عند اللزوم، بشن عمليات محددة ضد العناصر المقاومة المتبقية من الحركة. وسوف تتزامن هذه العمليات مع إجراءات تتخذ نتيجة لتنفيذ بياني الالتزام.

٤٢ - وفتقر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى القدرة على القيام بعمليات هجومية كبيرة في القريب العاجل. ومعالجة هذا القصور ستتطلب وضع نظام للتدقيق والاستعراض خاص بالقيادات، وزيادة التخطيط للعمليات المشتركة، وتوفير تدريب أفضل. وتجري البعثة تقييما لتحديد قدرات القوات المسلحة ونقاط ضعفها فيما يخص شن عمليات هجومية، وتحديد المجالات ذات الأولوية حيث يمكن للبعثة والشركاء الدوليين المساعدة في تعزيز قدرات هذه القوات.

٤٣ - ومنذ الإكمال الناجح للمرحلة التجريبية من مشروع التدريب الأساسي للبعثة في آذار/مارس ٢٠٠٧ وتخريج كتيبة متكاملة تابعة للقوات المسلحة للبلد، قدمت البعثة برنامجين إضافيين للتدريب الأساسي لفائدة عشر كتائب متكاملة. ورغم أن القوات المسلحة تعاني من نقاط ضعف على المستوى اللوجستي ومن نقص في السلاح والعتاد، فقد اكتمل مشروع التدريب الأساسي الثاني بنجاح، حيث التحقت الوحدات المتخرجة منه بالخدمة في الأولوية المتكاملة التابعة للقوات المسلحة.

٤٤ - وتتوقع البعثة إجراء دورات تدريبية مماثلة عام ٢٠٠٨ وتعتزم تعزيز برنامج التدريب بدورات تدريبية إضافية لتطوير قدرة ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

على القيام بعمليات فعالة والتخطيط لها. وسيتم إدراج دروس في مدافع الهاون والهندسة في البرنامج من تعزيز قدرات محددة من قدرات الدعم القتالي.

## سابعاً - حماية المدنيين

٤٥ - واصلت البعثة توفير الأمن لعمليات تسليم المساعدات الإنسانية ولعودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم. وقد حققت البعثة مستوى عاليا من التنسيق المدني - العسكري من خلال تطوير نهج استراتيجي لأنشطة الحماية. وقد أُدرجت أولويات المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية والاعتبارات السكانية، باعتبارها جزءا من مفهوم الحماية المشتركة للبعثة، في عمليات التخطيط العسكري التي تقوم بها البعثة لكافة المقاطعات الشرقية عن طريق سلسلة من التبادلات المدنية - العسكرية وعمليات إعداد الخرائط والمصفوفات، ونشر قواعد التشغيل المتحركة لحماية المدنيين.

٤٦ - وساعدت أعمال مفهوم الحماية المشتركة للبعثة في حماية المدنيين أثناء هجوم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على قوات حركة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في مقاطعة كيفو الشمالية. وإلى جانب تأمين المراكز الحضرية والسكانية الأساسية، وفرت البعثة حماية مباشرة لأكثر من ١٥٠.٠٠٠ مدني في المواقع القريبة الخاصة بالمشردين داخليا: ٥٠.٠٠٠ منهم في المواقع الخمسة حوالي مونغونغو بالقرب من غوما، و ١٠٠.٠٠٠ في منطقتي كيوانجا وروتشورو عموما.

٤٧ - وفي إطار عملية التخطيط التي بدأت عقب بلاغ نيروبي، أجرت البعثة تقييما للأثر الإنساني المتوقع للهجمات العسكرية ضد حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مقاطعتي كيفو الشمالية ومقاطعة كيفو الجنوبية وفي مقاطعة مانيمبا. ووفر التقييم معلومات أساسية عن خصائص السكان وتحركاتهم المتوقعة، وعن وجود هيئات المساعدة الإنسانية في المنطقة وقدرتها على توفير المساعدات في المنطقة.

## ثامناً - حقوق الإنسان

٤٨ - ظلت حالة حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير غير مستقرة وتبعث على القلق الشديد. فقد استمرت عناصر من الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، إضافة إلى أفراد قوات الأمن الوطنية، في ارتكاب أعمال الإعدام العشوائية والاعتصاب والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، مع الإفلات التام من العقاب تقريبا. وخلص فريق تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان تابع للبعثة إلى أن ٣٠ مدنيا على الأقل أُعدموا في ١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير، بالقرب من كالونج، في مقاطعة كيفو الشمالية، على يد عناصر

من قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وقد أُطلعت هذه القوات على نتائج التحقيق، إلا أنها شككت فيها ودعت إلى إجراء تحقيق منفصل. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، وردت أنباء عن أن جنودا من اللواء المتكامل الثاني للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قتلوا ثمانية أشخاص، ثلاثة منهم أطفال، في موسيزيرو بمقاطعة كيفو الشمالية.

٤٩ - وتورط أفراد من المخابرات في عدد من حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، أعقبتها أعمال تعذيب وابتزاز. وعُرقلت محاولات البعثة لمراقبة هذه الأجهزة من خلال الرفض المنهجي لدخولها إلى العديد من مراكز الاحتجاز. وتعرض دعاة حقوق الإنسان للاعتقال التعسفي والمضايقة والتهديد والتخويف على يد الشرطة وقوات الأمن الأخرى.

٥٠ - وإزاء هذه الخلفية، لا تزال حالة من الإفلات التام تقريبا من العقاب عن الجرائم الخطيرة سائدة. ولم تفلح السلطات الوطنية في التحقيق كما ينبغي في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها أفراد قوات الأمن، بما في ذلك ما ارتكب أثناء أحداث كنشاسا في أوائل عام ٢٠٠٧. إضافة إلى ذلك، لا يزال نحو ٢٠٠ شخص، ممن اعتقلوا على خلفية أحداث كنشاسا في آذار/مارس ٢٠٠٧، رهن الاعتقال دون أن توجه لهم تهم رسمية.

٥١ - وأثر تدخل السلطات العسكرية والسياسية على استقلالية القضاء بشكل كبير. وعقب تعرض قاضيين عسكريين للضرب والتعذيب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على يد قائد المنطقة العسكرية التاسعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، دخل القضاء المدنيون والعسكريون في إضراب، وأدانوا، في مذكرة موجهة إلى الرئيس، التدخل المتكرر لكبار القادة العسكريين في إقامة العدل. ورغم فتح تحقيق في الموضوع، فإن المشتبه فيهم لم يوقفوا عن الخدمة أو يُقدموا إلى المحاكمة.

٥٢ - وتجسدت المخاوف بشأن إقامة العدل في قضيتين بارزتين رصدتهما البعثة عن كثب. ففي محاولة لتصحيح العيوب الخطيرة التي لاحظتها البعثة أثناء المحاكمة المتعلقة بمقتل الصحفي سيرج مهبشي، الذي كان يعمل لحساب راديو أوكايي، في بوكافو عام ٢٠٠٧، أرسلت البعثة تقريرا مفصلا عن المحاكمة إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلص التقرير إلى أن محكمة بوكافو العسكرية لم تجر المحاكمة بتراهاة ووفق معايير الأصول القانونية المتعارف عليها على الصعيدين الوطني والدولي. ووثق التقرير لعدم إجراء تحقيق معمق، وأبرز وجود تناقضات كبيرة في تصريحات المتهمين، وأكد رفض المحكمة بشكل متكرر إجراء اختبارات بالسنتية وجنائية، وهي اختبارات عرضت البعثة تسهيلها. وقد بدأت محاكمة الاستئناف في ٦ شباط/فبراير ولا تزال مستمرة حتى الآن.

٥٣ - وفي قضية أخرى، برأت محكمة الاستئناف بكيسانغاني، في ١٥ شباط/فبراير، الزعيم كاهوا، وهو أمير حرب سابق من إيتوري، إذ أصدرت حكماً مفاده أن كل التهم الموجهة إليه يغطيها قانون العفو، في صيغته الموسعة، وهو القانون الذي ينص صراحة على أنه لا ينطبق على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وشملت التهم الموجهة إلى كاهوا العديد من جرائم القتل في حق المدنيين، قد تصل إلى درجة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويشكل القرار سابقة خطيرة من نوعها ويتناقض مع قانون العفو نفسه شكلاً ومضموناً. إلا أن الزعيم كاهوا، الذي نُقل في ٢٢ آذار/مارس إلى أحد سجون كينشاسا، يواجه تهماً إضافية غير محددة وجهها له المدعي العام العسكري.

٥٤ - وكان من بين التطورات الإيجابية المحدودة اعتقال ماثيو نغودجولو، القائد السابق لقوات جبهة القوميين ودعاة الاندماج في ٧ شباط/فبراير، ونقله للممثل أمام المحكمة الجنائية الدولية ليواجه تهماً بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وكان نغودجولو، لدى اعتقاله، في خدمة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية برتبة عقيد. وأدانت المحكمة العسكرية بمباندাকা، في ١٩ آذار/مارس، ستة ضباط شرطة بتهم الاغتصاب الجماعي وجرائم أخرى ارتكبوها في منطقة ليفومبا واکا الواقعة في مقاطعة خط الاستواء، في آذار/مارس ٢٠٠٦.

## تاسعا - العنف الجنسي والجنساني

٥٥ - يظل العنف الجنسي والجنساني مجالاً أساسياً من مجالات تركيز البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وبالرغم من الارتباط القوي بين العنف الجنسي والصراعات المسلحة فإنه سائد في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين يمثل الرجال المرتدون للزيم الرسمي أغلبية مرتكبي هذه الجرائم في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، فإنها تنسب أساساً إلى المدنيين في أماكن أخرى. والأغلبية الساحقة من الضحايا هم من القاصرين. وتبقى محاكمة هذه القضايا نادرة بشكل مثير للقلق.

٥٦ - ويمثل الحصول على أرقام موثوقة عن العنف الجنسي تحدياً. ويشكل انعدام الأمن في الشرق عقبة جدية، شأنه شأن مسائل من قبيل الصعوبات اللوجستية، ونظام الرعاية الصحية المنهار، وانتشار الإفلات من العقاب، الذي تثبط الإبلاغ واللجوء إلى القضاء، والحساسيات الثقافية. وقد تم إنشاء نظام موحد للإبلاغ في إطار المبادرة المشتركة للحكومة لمحاربة العنف الجنسي التي تعتمد أساساً على الحالات التي يبلغ عنها إلى مرافق الرعاية الصحية. وتجمع المبادرة الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية.

٥٧ - وتؤكد محدودية المعلومات المتوفرة أن الصورة قائمة، لكنها قد تقدم أيضا بعض الأدلة على حدوث تحسن. ففيما يتعلق بالاتجاهات الوطنية، تشير الأرقام المقدمة من المبادرة المشتركة إلى أنه فيما يقارب ٦٩ في المائة من الحالات المبلغ عنها على نطاق البلد، يتم تقديم بعض المساعدة الطبية، حيث تقدم المساعدة النفسية الاجتماعية لنحو ٧٣ في المائة من الحالات. وتتلقى نسبة ١٤ في المائة المساعدة في إعادة الاندماج في المجتمعات المحلية؛ في حين لا تتلقى سوى نسبة ٧ في المائة المساعدة القضائية في السعي إلى الانتصاف القانوني. وهذه البيانات رهن بالتقييم الكيفي. بيد أنه على الرغم من وجود حاجة لإدخال تحسين كبير على أعداد الضحايا اللائي يُذكر أنهن تلقين المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية، تشير المعلومات المتاحة إلى أن الجهود المتضافرة للحكومة والأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين الوطنيين والدوليين قد تكون تحدث أثرا.

٥٨ - وتشير الاتجاهات على صعيد المقاطعات إلى أنه في الوقت الذي كانت فيه زيادة مثيرة لقلق بالغ في الحالات الجديدة للعنف الجنسي المبلغ عنها في سياق الصراع في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ذلك النوع من العنف قد يكون انخفض في المناطق الخارجة من الصراع. ففي مقاطعة كيفو الشمالية، كان ما يقارب ٨٠ في المائة من الحالات التي سعى فيها الضحايا إلى الحصول على المساعدة في سنة ٢٠٠٧ مرتبطا بجرائم ارتكبت في تلك السنة.

٥٩ - وتركز البعثة حاليا على تعزيز قدرة الكونغوليين على منع العنف الجنسي ومساعدة الضحايا وإنهاء إفلات مرتكبيه من العقاب. وفيما يعتبر تطورات محدودة لكنها إيجابية في الجهود الكونغولية لمحاربة الإفلات من العقاب، أمر وزير الدفاع قادة المناطق العسكرية سنة ٢٠٠٨ أن ينشئوا لجان متابعة تتألف من مندوبي قيادات المناطق العسكرية والمحاكم العسكرية العليا والبعثة لمعالجة الجرائم الخطيرة، ومنها جرائم العنف الجنسي. كما أمر الوزير القادة بزيادة التعليمات للجنود بشأن أهمية الانضباط وعواقب عصيان الأوامر، وفي الوقت نفسه السعي إلى تعزيز محاكمة نظام القضاء العسكري لهذه الأفعال وتسريعها. وقد تم إنشاء لجنة متابعة وطنية تشارك فيها البعثة في وزارة الدفاع. وأخيرا، أنشأت الوزارة أيضا محكمة عسكرية لمناطق العمليات في مقاطعة كيفو الشمالية لمحاكمة الجرائم الخطيرة التي يرتكبها جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة إنشاء فريق مواضيعي معني بالعنف الجنسي لإضافة مزيد من الوضوح والتوجيه بالتعاون مع مجتمع المانحين الدوليين.

٦٠ - ويجري وضع خطة عمل مشتركة معجّلة للأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني بهدف سد الفجوات وكفالة التنسيق التام لتدخلات الأمم المتحدة في هذا المجال. ويتوقع الانتهاء من الصياغة النهائية لخطة العمل المشتركة بحلول أيار/مايو. وللمساعدة في هذه العملية، تجري إعاره مستشار رفيع المستوى لتقديم الدعم للاستجابة الجماعية لكل من البعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري في مكافحة العنف الجنسي والجنساني.

٦١ - وفي غضون ذلك، تواصل البعثة تركيز تدخلاتها على أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية، بهدف أساسي هو منع العنف وتقديم مرتكبيه إلى العدالة. ويجري رصد حوادث العنف الجنسي والإبلاغ عنها في إطار التقارير الشهرية للبعثة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة، وهي التقارير التي تحال إلى وزارة الدفاع. كما يجري تجميع حالات سوء الانضباط ومضايقة السكان وإرسالها شهريا إلى رئيس الأركان. وأنشئت أيضا آلية إبلاغ دائمة داخل المكون العسكري للبعثة للإبلاغ عن تورط الكتائب المدربة حديثا في أي عمل عنف، بغية اتخاذ مزيد من الإجراءات. علاوة على ذلك، يجري وضع قوائم بالجناة المبلغ عنهم والذين هم من الرتب العليا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كأساس لجمع الأدلة من أجل المحاكمات الممكنة.

٦٢ - وبالعامل في تعاون مع وزارة الدفاع ومعهد دفاع الولايات المتحدة للدراسات القانونية الدولية والقوات الكندية، خططت البعثة ونظمت دورات تدريبية في التحقيق في الجرائم الجنسية ومحاكمتها شارك فيها ٢٠٠ قاضيا عسكريا ومفتش شرطة عسكرية في كل من كينشاسا وكيسنغاني وماتادي. وسيستفيد ٣٠٠ آخرون من الأفراد العسكريين من دورات تدريبية إضافية.

٦٣ - وتبرهن هذه التطورات على زيادة تضافر جهود الشركاء الكونغوليين والدوليين لمعالجة آفة العنف الجنسي. بيد أن موارد مكافحة العنف الجنسي تظل غير كافية، بالنظر إلى المساحة الشاسعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصعوبات اللوجستية، والطابع المتعدد الأوجه للمشكلة، وارتباطها المباشر بالعنف المسلح.

## عاشرا - سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن

٦٤ - اتسم التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن بالتواضع، حيث لم يحرز سوى القليل من التقدم نحو تحقيق النقطة المرجعية العامة لإصلاح قطاع الأمن. وقد نظمت الحكومة اجتماع مائدة مستديرة بشأن إصلاح قطاع الأمن طال انتظاره في كينشاسا يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ضم حوالي ٢٠٠ مشارك، من بينهم خبراء دوليون ووطنيون. وقد

نظم الاجتماع حول أربع لجان معنية بالقوات المسلحة، والعدالة، والشرطة، والمسائل الشاملة. وأتاح اجتماع المائدة المستديرة لحكومة الكونغو الديمقراطية فرصة لعرض نهجها في إصلاح قطاع الأمن على الشركاء الدوليين.

٦٥ - وركزت المناقشات خلال الاجتماع على عرض الحكومة لخطة عامة جديدة لإصلاح الجيش وخريطة طريق تستند إلى أربعة أركان وتشمل ثلاث مراحل متداخلة تمتد على ١٢ سنة. وتقوم المرحلة القصيرة الأجل، الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، على ما يلي: (أ) تدريب ١٢ كتيبة من قوات التدخل السريع مكونة من عناصر لم تخضع للدمج بعد ومن الكتائب الـ ١٨ المتكاملة الموجودة ونشرها؛ (ب) وضع الإطار القانوني اللازم لإصلاح الجيش؛ (ج) إكمال البرنامجين الانتقاليين لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإدماج الجيش. ولاحظ الشركاء الدوليون أن الخطة المعروضة في اجتماع المائدة المستديرة لم تعالج بشكل كاف الهيكل والإدارة العامتين لقطاع الدفاع. وتعتبر الحكومة أن إصلاح الجيش اختصاص وطني حصري ينبغي التعامل معه من خلال قرارات وإجراءات وطنية.

٦٦ - وقد كان التقدم المحرز في إصلاح الشرطة واعدادها بشكل أكبر. وأثناء اجتماع المائدة المستديرة، أوصى المشاركون بشدة بأن يعتمد البرلمان على وجه السرعة مشروع قانون لإصلاح وإعادة تنظيم الشرطة الوطنية الكونغولية دون تغييرات كبرى. وقد تم التأكيد مجدداً على الميثاق المدني للشرطة الوطنية الكونغولية. واتفق المشاركون أيضاً على ضرورة دمج جميع فروع الشرطة القضائية في الشرطة الوطنية، بحيث يكفل وجود جميع التحقيقات الجنائية تحت سلطة واحدة. وأوصت البعثة بتعليق تنفيذ هذه الخطوة حتى يكون بإمكان الشرطة الوطنية والمجلس الأعلى للقضاء، عند إنشائه، تحديد طرق التنسيق. كما عرضت البعثة مفهوماً للفحص كأداة تستخدمها الحكومة لكفالة الامتثال لأحكام الفقرة ١٥ من القرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧). ووافقت اللجنة بتوافق الآراء على توصية البرلمان بإنشاء لجنة للفحص بموجب قانون.

٦٧ - وعرض وزير العدل خطة من خمس سنوات لإصلاح قطاع العدل. واتفق المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة على أن الخطة تقدم أساساً للجهات المانحة للدخول في حوار، لكنها لا تتضمن رؤية استراتيجية للإصلاح أو تحليلاً للاحتياجات. وستواصل البعثة مساعدة وزارة العدل في تحديد الأولويات وستدعم التواصل مع الجهات المانحة والتنسيق معها. كما تقدم البعثة الدعم لوزارة الدفاع في وضع مشروع خطة استراتيجية للعدالة العسكرية. وتواصل البعثة أيضاً تقديم المساعدة للأمانة الدائمة للمجلس الأعلى للقضاء في إجراء جرد مفصل للعاملين في القضاء ولهياكله الأساسية في جميع أنحاء البلد.

٦٨ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية للجنة الوزارية المعنية بإصلاح نظام السجون من أجل الانتهاء من صياغة حزمة الإصلاح التي تضم مشاريع القوانين اللازمة. وقدمت حكومة هولندا للبعثة منحتين: الأولى بقيمة ١,٣ مليون دولار لإعادة هيكلة السجن العسكري الخاضع للإجراءات الأمنية المشددة في كينشاسا، والأخرى بقيمة ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لتدريب موظفي العدالة العسكرية. وعلى الرغم من ذلك، تظل ظروف السجون وهياكلها الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خربة وحالتها في تدهور. وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك تقارير عن سجناء يقضون جوعاً بسبب إخفاق الحكومة في توفير الغذاء. ونشرت البعثة مستشارين في شؤون السجون لتوجيه السلطات الوطنية وإسداء النصح لها بشأن معالجة المشاكل ذات الصلة بالسجون.

### حادي عشر - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٩ - ظلت حالات التأخير في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تطرح مخاطر أمنية رئيسية. ويقدر عدد المقاتلين المتبقين الذين لا يزال يتعين معالجة أوضاعهم عن طريق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما بين ٧٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ مقاتل. وقد أفضت المفاوضات بين البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج والحكومة إلى اتفاق على دفع تمويل إضافي للبرنامج الوطني. وتوقيع الاتفاق مشروط بتلقي جواب ملائم من الحكومة على تقرير أعده مكتب الأخلاقيات والتزاهة التابع للبنك الدولي، وسداد الحكومة لمبلغ ٦,٨ مليون دولار من النفقات غير المشمولة. ودفعت الحكومة ١,٥ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٢,٥ مليون دولار في الأشهر الأخيرة، وهو ما يجعل الرصيد الذي لا يزال يتعين سداده ٢,٨ مليون دولار.

### ثاني عشر - الأطفال في الجماعات المسلحة

٧٠ - بالرغم من توقيع بياني الالتزام، فلا تزال ترد تقارير عن تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال الكونغوليين والروانديين، من قبل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات الماي - ماي والجماعات المسلحة الأجنبية من قبيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في مقاطعتي كيفو. وقد وثقت البعثة حالات أطفال كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة تقوم باعتقالهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، لم يعد يجري نقل الأطفال الذين تعتقلهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى البعثة وفقاً للممارسة الموحدة السابقة، فيما يبدو اتجاهها جديداً. وبدلاً من ذلك، يتعرض أولئك

الأطفال للاحتجاز والاستجواب وسوء المعاملة وفي بعض الحالات ينقلون إلى كينشاسا من أجل مزيد من الاستجوابات.

### ثالث عشر - الانتخابات المحلية

٧١ - يعتبر النجاح في إجراء انتخابات محلية ذات مصداقية نقطة مرجعية هامة لانسحاب البعثة في نهاية المطاف، وقد تم التأكيد على الدعم الذي تقدمه البعثة لتلك الانتخابات في القرار ١٧٩٧ (٢٠٠٨). وعُقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لمشروع دعم الدورة الانتخابية في ١٥ شباط/فبراير. وخلال الاجتماع الذي شارك في رئاسته الأب مالو مالو، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة ونائب ممثلي الخاص، جددت الحكومة التزامها بتنظيم الانتخابات المحلية، ولكن بنهاية عام ٢٠٠٨. وكان هذا الإطار الزمني بمثابة تحول في الموقف الرسمي للحكومة التي أشارت من قبل إلى ضرورة عقد الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. غير أنه في حالة ما إذا قررت السلطات الكونغولية استكمال قائمة الناخبين، وهو تدبير محل نظر اللجنة حالياً، فإنه يحتمل تأجيل الانتخابات المحلية أكثر.

٧٢ - وآلت الحكومة على نفسها، بالاتساق مع البرلمان، أن تعجل باعتماد القوانين الأساسية، لا سيما قانون الدوائر الانتخابية وقانون توزيع المقاعد للانتخابات المحلية. إلا أن أيًا منهما لم يقدم بعد إلى البرلمان. وتعهدت الحكومة أيضا بأن تنفي، اعتباراً من شهر آذار/مارس، بالتزاماتها المالية المتعلقة بتمويل الانتخابات المحلية، وهي تحديداً تقديم أكثر من ٢٤ مليون دولار سنوياً لتشغيل اللجنة الانتخابية المستقلة (وبعدها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة)، و ٢٥ مليون دولار لدفع رواتب موظفي الانتخابات. وكما ذكر أعلاه (انظر الفقرة ٢١)، لم يعتمد البرلمان بعد قانون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وريثما يحدث ذلك، صرحت المحكمة العليا للجنة الوطنية المستقلة بمواصلة الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للانتخابات.

٧٣ - وأعربت عدة جهات مانحة مجدداً عن دعمها للانتخابات المحلية. إلا أن هناك حاجة إلى توفير موارد ضخمة خلال الشهور المقبلة لضمان سير العملية في الوقت المحدد لها وبصورة فعالة. ويتوقع من الجهات المانحة توفير ما يقدر بـ ١١٠ ملايين دولار، تشمل التكاليف الأمنية، في حين تقدر تكاليف دعم البعثة بحوالي ٨٢ مليون دولار.

### رابع عشر - ملاحظات

٧٤ - على الرغم من حدوث إخفاقات كثيرة، أُنخذت خطوات هامة منذ صدور تقريرنا السابق من أجل حل المسببات المعقدة للصراع وعدم الاستقرار السائد في الجزء الشرقي من

جمهورية الكونغو الديمقراطية التي زعزعت استقرار تلك المنطقة دون الإقليمية طيلة أكثر من عشر سنوات. ووضعت عمليتا نيروبي وغوما أطراً لإيجاد حل شامل للمشاكل التي تسببت فيها الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية، لا سيما في مقاطعتي كيفو. وتجدر الإشارة بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مشاركتها حكومة رواندا في إصدار بلاغ نيروبي، وعلى اختتام المؤتمر المعني بمقاطعتي كيفو لأعماله بنجاح وتوقيع بياني الالتزام. بيد أن ضمان النجاح في كلتا العمليتين لا يزال أمراً بعيد المنال وسيعتمد في نهاية الأمر على عزيمة جميع الأطراف المعنية وحسن نيتها والتزامها السياسي. وستكون للمشاركة السياسية القوية والمستمرة للشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين أسهموا حتى الآن إسهاماً ضخماً في عمليتي نيروبي وغوما، أهمية أساسية أيضاً.

٧٥ - وينبغي أن يمثل بيانا الالتزام الصادران عن مؤتمر غوما خطوة هامة إلى الأمام. ولا يزال قيام جميع الأطراف المعنية ببذل جهود متصلة، بما في ذلك الحوارات والتفاوض بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، أمراً يكتسي أهمية بالغة. ويمثل العدد الكبير من حالات انتهاك وقف إطلاق النار التي تم التحقق منها أمراً يثير القلق البالغ. وأهيب بجميع الموقعين أن يحترموا التزاماتهم بموجب بياني الالتزام، وأشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التأكد من تضمين جميع الأطراف المعنية في هياكل المتابعة. وفي هذا الصدد، يجيء إصدار أوامر تنفيذية بشأن هيكل اللجنة الفنية المشتركة للسلام والأمن وتشكيلها بوصفه خطوة محمودة. كما أن المشاركة النشطة والمستمرة للمجتمع الدولي هي أيضاً عنصر حاسم في إنجاح هذه العملية.

٧٦ - وأرحب بالمشاركة الإيجابية لحكومة رواندا في عملية نيروبي. وأشجع بشدة حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بالإضافة إلى المجتمع الدولي، على الحفاظ على الزخم المكتسب في تنفيذ بلاغ نيروبي وأحكام القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨) في سبيل التصدي بشكل مشترك للمشاكل التي تفرضها الجماعات المسلحة الرواندية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن الحوار المستمر بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى هو أيضاً تطور محمود، وأشيد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التزامها تجاه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الدول المجاورة لها في أقرب وقت ممكن ومعالجة الشواغل المشتركة بشأن الأمن والمسائل الحدودية.

٧٧ - ومن شأن الحالة في مقاطعتي كيفو أن تؤثر على الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ككل وعلى المنطقة دون الإقليمية. وسيعتمد الاستقرار الطويل الأجل في المقاطعتين على كثير من العوامل المترابطة. وسيكون بسط سلطة الدولة بشكل كامل على جميع أنحاء هاتين المقاطعتين خطوة أساسية صوب تحقيق الاستقرار. ولتقوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كبير أهمية حاسمة في تحقيق هذا الهدف. وقد أظهر الأداء التنفيذي للقوات المسلحة في مقاطعة كيفو الشمالية بنهاية عام ٢٠٠٧ بوضوح أن تحويل الجيش الوطني وتأهيله مهنيًا هو إحدى الأولويات الحاسمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان اجتماع المائدة المستديرة الذي عقدته الحكومة بشأن إصلاح القطاع الأمني خطوة هامة إلى الأمام. غير أنني على اقتناع بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستستفيد من وضع رؤية استراتيجية وخططة شاملة تنشئ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بحيث تصبح قوة مهنية محكمة التنظيم وقادرة على الوفاء بمسؤولياتها الأمنية مع احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي في الوقت نفسه. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاءها على إبداء المرونة اللازمة والعمل سوياً على تحقيق ذلك الهدف المشترك.

٧٨ - وتتولى الحكومة المنتخبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية المتمثلة في إحلال الأمن والاستقرار في البلد. ويقع على الحكومة واجب الحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة وإعلاء مبادئ الدستور. وأحث السلطات الكونغولية بشدة على الامتناع في قيامها بذلك، عن استخدام القوة بشكل غير متناسب مما يسهم في عدم الاستقرار ويهدد بعواقب إنسانية وخيمة. وفي هذا الصدد، فإن الأحداث التي وقعت مؤخراً في مقاطعة الكونغو السفلى أحداث مزعجة للغاية. ويساورني قلق شديد إزاء الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها حركة بوندو ديا كونغو، التي أدت إلى تصاعد حدة التوترات. وأحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ التدابير الملائمة لتخفيف حدة التوترات، وإعادة بناء الثقة، وحل المشاكل التي تحدث في مقاطعة الكونغو السفلى عن طريق الحوار.

٧٩ - وتبين الحالة في مقاطعة الكونغو السفلى الحاجة الماسة لإحراز تقدم حقيقي في الجوانب المالية والقانونية والمؤسسية لعملية إرساء اللامركزية على النحو المتوخى في الدستور. وفي حين يستمر إحراز تقدم مؤسسي على الصعيد الوطني، بما في ذلك ما يتعلق بالهيئة التشريعية، هناك تحديات كبرى تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع المجالات تقريباً. وأحث الحكومة على القيام بمساعدة شركائها الدوليين، بمضاعفة جهودها من أجل ترسيخ الديمقراطية، وتعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان، وإرساء سيادة القانون على الصعيدين الوطني والمحلي، وهي أمور ستساعد جميعها على تحقيق التعمير

والتنمية الاقتصادية التي يستحقها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ويحتاجها حاجة ماسة. وأهيب أيضا بجميع القادة السياسيين أن يحترموا مبادئ الشفافية والشمول والتسامح، وأن يخلقوا مساحة للإصلاح ولبناء مصداقية المؤسسات المشروعة للبلد.

٨٠ - وستكون الانتخابات المحلية بمثابة خطوة هامة أخرى صوب تعزيز الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وستتطلب تحضيرا متأنيا. فالتأخر أكثر في إجراء عمليات الاقتراع هذه ينطوي على مخاطر سياسية، إذ أن بإمكانه زيادة السخط بين بعض قطاعات السكان الذين يساورهم القلق إزاء عدم كفاية التمثيل في البؤر الرئيسية لعدم الاستقرار. ويمكن أيضا لاستمرار حالات عدم الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات المحلية أن يعقد الأعمال التحضيرية للانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١١، وأن يؤدي أيضا إلى تناقص ثقة الناخبين الكونغوليين والشركاء الدوليين لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٧٩٧ (٢٠٠٨)، تسدي الأمم المتحدة مشورة تقنية وتحضر لتقديم الدعم اللوجستي والأمني اللازم للانتخابات. غير أنه لا يزال يتعين اتخاذ خطوات كثيرة للوفاء بالجدول الزمني الطموحة المتوخاة حاليا. وأحث الحكومة والبرلمان على المضي سريعا في وضع الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة للانتخابات المحلية. وأحث أيضا الجهات المانحة مجددا على دعم سير الانتخابات المحلية، والمساعدة على بناء القدرة الانتخابية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨١ - ولا يزال السكان يتطلعون إلى تحقيق عوائد ملموسة للسلام، بالإضافة إلى تحلي الحكومة بالمساءلة والشفافية. وأشجع الحكومة على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في برنامج الحكومة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وعقد الحكومة وما يتصل به من إصلاحات، وأحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل وضع البرنامج والعقد موضع التنفيذ.

٨٢ - ويبقى العنف الجنساني المتفشى في جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد مصادر القلق العميق. وأهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لعلاج هذه الظاهرة هي تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة وتمديد سلطة الدولة المشروعة. وتقع مسؤولية منع تلك الجرائم ومحاكمة مرتكبيها على الحكومة. ويشجعي الالتزام الشخصي للرئيس كابيلا بمكافحة وباء العنف الجنسي، والالتزامات الشبيهة التي أعلنها غيره من كبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان. وقد كتبت مؤخرا إلى الرئيس كابيلا مشيدا بمشاركته الشخصية ومشجعا إياه على مواصلة العمل الوثيق مع الأمم المتحدة في سبيل القضاء على تلك الوصمة على جبين المجتمع الكونغولي.

٨٣ - إلا أنه لا يزال هناك المزيد الذي يجب القيام به. وقد ضاعفت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة أنشطتهما وتقومان باستعراض مستفيض للتدابير اللازمة لدعم الجهود الكونغولية الرامية إلى منع وقوع العنف الجنسي ومواجهته، ومساءلة الجناة عن أفعالهم. وسأواصل إطلاع مجلس الأمن على التطورات، بما فيها وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية شاملة تضم البعثة بأسرها، وهي خطة العمل المشتركة المعجلة.

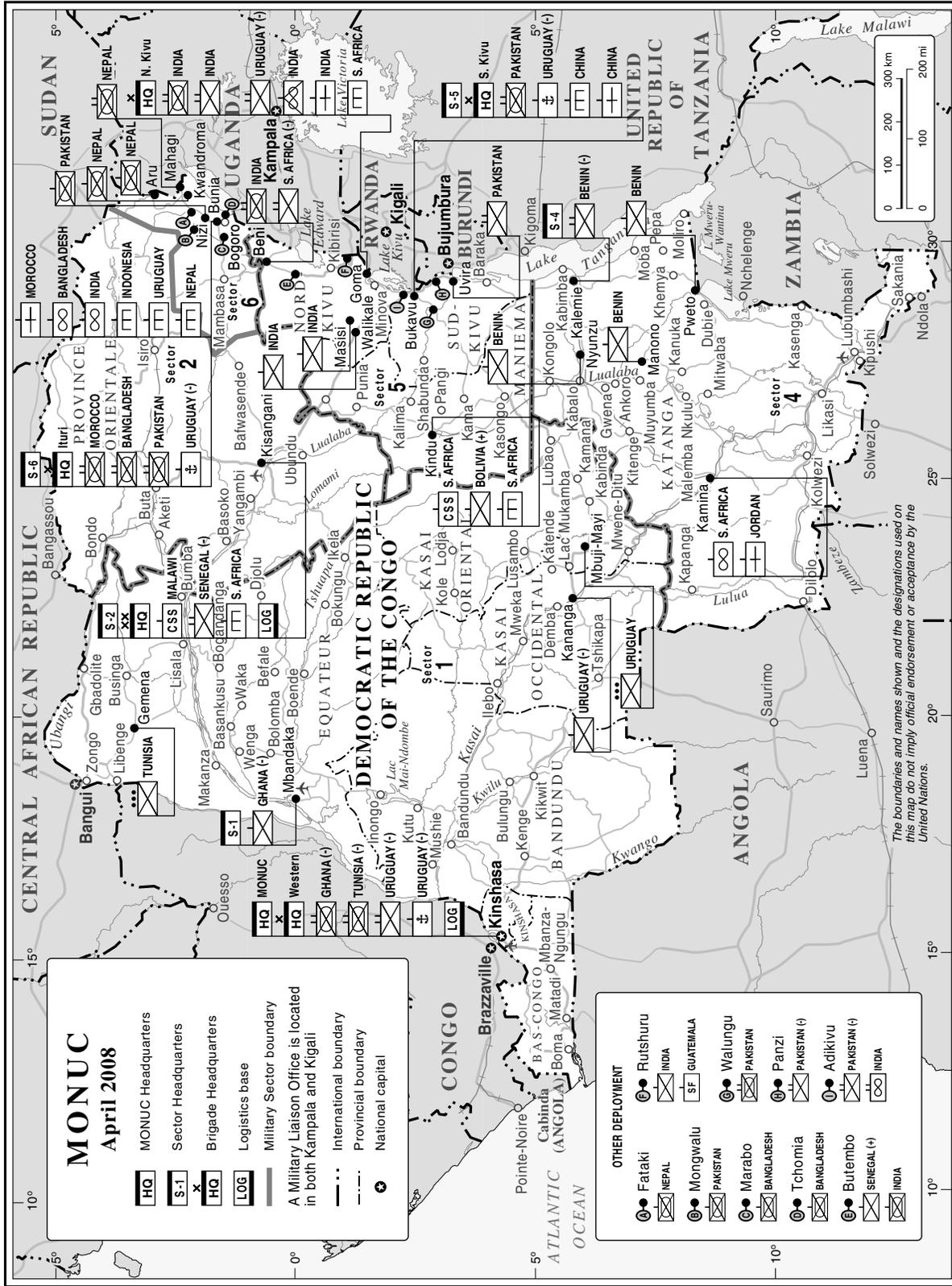
٨٤ - وكما يبين هذا التقرير، تواصل عناصر البعثة التركيز على مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التقدم نحو بلوغ النقاط المرجعية العريضة التي وردت في تقريرتي السابق. وقد أُتخذت خطوات هامة من أجل تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من البلد، وإجراء الانتخابات المحلية وإصلاح القطاع الأمني، إلا أنه يظل هناك عدد ضخم من العقبات وأوجه عدم اليقين. ومن الممكن لنتيجة المحادثات بين حكومة أوغندا وحركة جيش الرب للمقاومة، والمناقشات التي دارت بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا فيما يتعلق بتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا أن تغير أكثر الحالة الأمنية في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي حين تواصل البعثة دعم الجهود العامة التي تبذلها الحكومة لتحقيق هذه النقاط المرجعية، فإنها ستخطط مع الحكومة أيضا لاتخاذ خطوات ملموسة واضحة في إطار النقاط المرجعية الشاملة الواردة في تقريرتي السابق. وسيمكن تحقيق هذه النقاط المرجعية من انسحاب البعثة في نهاية الأمر ومن الانتقال السلس إلى وجود أكثر تركيزا على التنمية للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨٥ - وتماشيا مع القرار ١٧٩٤ (٢٠٠٧)، وضعت البعثة التصدي للتحديات الأمنية التي تفرضها الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على رأس قائمة أولوياتها، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين. ودعمًا لعمليتي غوما ونيروبي، أعادت البعثة نشر أكثر من ٩٠ في المائة من قواتها إلى الجزء الشرقي من البلد، حيث يتمركز أكثر من ٦٠ في المائة منها حاليا في مقاطعتي كيفو. ولا تعكس مستويات القوام الحالية للبعثة، المصرح بها بموجب القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧)، الدور الحاسم الذي يتوقع أن تضطلع به البعثة في إطار عمليتي غوما ونيروبي. ويرجح أن تتطلب هذه المهام المعقدة التركيز الكبير لأصول البعثة من حيث الوقت ومكان النشر. ويُبدل كل جهد ممكن لضمان ألا يخلق تركز القوات في مقاطعتي كيفو فراغات أمنية في مناطق أخرى. إلا أن موارد البعثة مستغلة إلى أقصى حد لها، فأضحت مناطق التوتر المحتمل والمتزايد معرضة للخطر، بما في ذلك في مقاطعة الكونغو السفلى وغيرها. وأعتزم أن أبقى الحالة قيد الاستعراض الدقيق وقد أعود إلى المجلس

بتوصيات الهدف منها ضمان تماشي عمليات النشر العسكرية والمدنية للبعثة مع المهام المنوطة بها حسب ولايتها.

٨٦ - وأود أن أتقدم بالشكر إلى ممثلي الخاص، آلان دوس على جهوده، بالإضافة إلى الإشادة بشكل خاص بسلفه، ويليام ليسبي سوينغ، على عزمته وشجاعته في مصاحبة جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية والسنة الأولى للحكومة المنتخبة. وأود أن أتوجه بالشكر أيضا إلى الموظفين الدوليين والوطنيين بالبعثة والفريق القطري للأمم المتحدة الذي دعمت الخدمة المتفانية، التي كثيرا ما كان يقدمها في ظروف عصيبة، شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال سعيه لتحقيق السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. وأتوجه بالتقدير أيضا للبلدان التي تسهم بقوات وأفراد شرطة في البعثة، وإلى أفرادها العسكريين الذي خدموا بشرف في هذه البعثة الصعبة، بالإضافة إلى البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي توفر الدعم اللازم للحفاظ على التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الخريطة



Department of Peacekeeping Operations  
Cartographic Section

Map No. 4121 Rev. 36 UNITED NATIONS  
April 2008